

حق الشباب في الحصول على معلومات الصحة الإيجابية وخدماتها

صدر في كانون أول 2004

للشباب الحق في الحصول على المعلومات الصحيحة والسليمة حول جميع القضايا التي تهمهم، بما في ذلك معلومات عن الصحة الإيجابية، وإمكانيات الوصول بأمان وحرية وسرية عند اللزوم للخدمات المتعلقة بالصحة الإيجابية من إرشاد وتوجيه وعلاج وغيرها.

تتميز مرحلة الشباب بالنمو البدني والنفسي والذهني السريع، والذي يهيئ المراهق للانتقال من مرحلة الطفولة إلى سن الرشد. والشباب هم أكثر شرائح المجتمع تأثراً بالمظاهر الإيجابية أو السلبية المنتشرة، وحصولهم على المعلومات والخدمات يهيئ لهم الانتقال السليم والأمن، ويساهم في تنمية المجتمع وتطوره.

يعتبر عدم الوصول للمعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة من أهم العوامل التي تؤدي لعدم احترام الحقوق الإيجابية للشباب، مما يؤدي إلى الكثير من المشاكل الاجتماعية والصحية مثل الحمل غير المرغوب فيه، والممارسات الضارة للصحتين البدنية والنفسية، والعنف على أساس النوع الاجتماعي، وارتفاع خطر التعرض للأمراض المنقولة جنسياً ومرض الإيدز.

لذلك ينبغي تعزيز الممارسة المسؤولة لدى الشباب للحقوق الإيجابية، حيث أن هذه الحقوق بالنسبة لجميع الناس هي المرتكز الأساسي للسياسات والبرامج التي تدعمها الحكومة والمجتمع في مجال الصحة الإيجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة. وكجزء من الالتزام، ينبغي إيلاء الاهتمام الكامل لتعزيز إيجاد علاقات بين الجنسين تتسم بالاحترام المتبادل والإنصاف، والاهتمام بوجه خاص بتلبية الحاجات التثقيفية والخدمية للشباب.

إن ما يزيد عن 33% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية هم في فئة العمر 10-24 عاماً حسب التقديرات السكانية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2003م، كما تشير نفس التقديرات إلى أنه من المتوقع أن تظل هذه النسبة ثابتة في السنوات القادمة وحتى عام 2025م، مما يعني أن مستقبل الشباب ومستقبل الوطن كله مرهون بوضعهم التعليمي والصحي واستعدادهم لتولي أدوار البالغين ومسؤولياتهم، وهي أمور تتطلب الحصول على دعم من أسرهم ومجتمعهم ومن الحكومة.

بالرغم أن الشباب يمثلون الفئة الأكثر تعليماً والأكثر تفاعلاً مع مصادر المعرفة والتكنولوجيا، إلا إنهم يواجهون تحديات حقيقية؛ فسياسة الإغلاق والحصار، والاعتقال، والتصفيق على المؤسسات التعليمية والصحية، كلها تحول دون تفعيل قدراتهم وتمكينها من الدعم الذي يلبي حاجاتهم النوعية.

لقد خرج مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994 بتعريف لمفهوم الصحة الإيجابية والجنسية على أنها حالة رفاه كامل بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد الخلو من الأمراض البدنية، أو العجز من جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته. وهي عنصر أساسي من العناصر المكونة لقدرة صغار السن على أن يصبحوا أفراداً متقائلين ومسؤولين ومنتجين في المجتمع (صندوق الأمم المتحدة للسكان 2003. حالة سكان العالم 2003. الاستثمار في صحة المراهقين وحقوقهم).

وهنا، يمكننا القول: أنه عندما يبدأ الشباب بالتفكير في الزواج وتكوين أسر، فإن عليهم فهم أهمية التخطيط لتكوين أسرهم، والتي من خلالها يستطيعون تأمين حياة كريمة لأبنائهم في المستقبل. والتخطيط يكمن في نشر مفهوم تنظيم الإنجاب، بحيث ينجب الأزواج الشباب العدد المناسب من الأبناء في التوقيت الذي يتناسب مع ظروفهم.

إن النموذج الفلسطيني يشير إلى أن قضايا الشباب الفلسطيني تتطلب إعداد سياسات وصياغة قوانين عصرية تراعي حقوق الشباب، وقضايا تمكين النساء، وخصوصية الوضع الفلسطيني، وتصاغ على قاعدة مشاركة فعالة من الشباب أنفسهم، بالإضافة إلى تضافر جهود الأطراف المعنية سواء الحكومية أو الأهلية لتطبيقها، ومراقبتها، وتطويرها، بما

يتوافق مع حاجات الشباب على أرض الواقع، كما أن هناك حاجة لوضع آليات عمل وخطط مناسبة لتطبيق هذه القوانين والسياسات. فعلى سبيل المثال، يوجد في قانون العمل الفلسطيني الذي بدء العمل عليه عام 2000م نص قانوني واضح يعالج عمالة الأحداث، كما أن مسودة قانون التعليم تنص على إلزامية التعليم الأساسي، وهناك مقترح قانون خاص بالشباب الفلسطيني ينتظر إقرار المجلس التشريعي عليه يتطرق إلى قضايا الشباب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية والرفاه، وهناك قانون الطفل وحماية حقوقه، وقانون الصحة العامة، وقانون الأحوال الشخصية، وجزء منها يتطرق لقضية رفع سن أهلية الزواج إلى سن 18 سنة شمسية لكلا الجنسين، إضافة إلى قضايا أخرى كالفحص الطبي قبل الزواج.

من هنا نرى أن هناك وفرة في القوانين ولكنها غير فاعلة على أرض الواقع، كما لا توجد حملات وطنية جادة للمطالبة بتطبيقها.

الحصول على معلومات الصحة الإيجابية

رغم تزايد الجهود المبذولة في توفير الخدمات و المعلومات حول الصحة الإيجابية داخل المؤسسة الصحية إلا أن هذا الاهتمام والجهود المبذولة لم تثمر بعد. فالاهتمام بقضايا المراهقين والشباب بما يتعلق بصحتهم الجنسية والإيجابية، وحققهم في الحصول على المعلومات التي تتعلق بالتغيرات التي تحدث على أجسامهم خلال فترة المراهقة، تعد من القضايا الواجب الاهتمام بها وأخذها بالاعتبار، وذلك من أجل تعزيز ثقة الشباب بأنفسهم.

توفير المعلومات الضرورية

أشارت نتائج مسح الشباب الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2003م إلى ضرورة الاهتمام بتنقيف المراهقين، وتوعيتهم، وتوفير المعلومات الضرورية لهم، بالطرق السليمة التي تعزز ثقتهم بأنفسهم أولاً، وبأفراد أسرهم ومعلميهم من جهة أخرى. وفيما يلي بعض الحقائق التي تلقي الضوء على واقع الشباب فيما يتعلق بالمعلومات حول الصحة الإيجابية:

- 29% من الفتيات في عمر 12-19 سنة شعرن بالخوف عند حصول تغيرات البلوغ عليهن مما يشير إلى أن هؤلاء الفتيات لم يتلقين التوعية الكافية التي تهيئهن للتعامل مع التغيرات الجسدية والنفسية التي تحدث لهن في هذا العمر.
- شكل الأصدقاء أكثر المصادر اعتماداً بما يتعلق بالمعلومات عن فترة البلوغ، 79% من الذكور في الفترة من 12-19 سنة، و 41% من الإناث في نفس العمر كان الصديق/ة هو/هي مصدر معلوماتهم/ن حول ما يحدث من تغييرات خلال فترة البلوغ. وترى 84% من الفتيات أن الأم هي مصدر معلوماتهم بما يتعلق بعلامات البلوغ. ويعتمد 68% من الذكور و 55% من الفتيات على الكتب في التعرف على علامات البلوغ.
- 41.5% من الفتيات من 12-19 سنة، تعلمت من نفسها طريقة تنظيف نفسها أثناء الدورة الشهرية، والملفت للنظر أن 36% من الإناث، من 12-14 سنة شعرن بالصدمة والخوف عند بدء الدورة الشهرية لديهن، وقد يعود ذلك لعدم تهيئة الفتيات أن هذه التغيرات هي أمر طبيعي لديهن.
- 11.3% من الذكور من فئة العمر 12-14 سنة شعروا بالخوف من علامات البلوغ.
- 64.6% من الأولاد من عمر 12-14 سنة، كان مصدر معلوماتهم حول علامات البلوغ من الأصدقاء.
- يرى 52.5% من الشباب من العمر 10-24 سنة، أن انسب فترة للمباعدة بين الأحمال هي من 19-24 شهراً.
- يرى 78.5% من الشباب، في العمر من 10-24 سنة، أن الزوج والزوجة معا هما من يقرران استعمال أو عدم استعمال وسائل تنظيم الأسرة، كذلك فان مؤيدي كون قرار استخدام وسائل تنظيم الأسرة أمراً يخص الزوجين، يزداد بازدياد المستوى التعليمي.

هناك حاجة لضرورة إشراك الشباب عند الحديث عن قضاياهم واستخدام أساليب البحث بالمشاركة والأبحاث الإجرائية.

- الحق في الحصول على معلومات آمنة من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية وشبكة المعلومات الانترنت.

- ضرورة توفر خدمات إرشادية من خلال المدارس والجامعات والعيادات الصحية المحلية.

- ضرورة إصدار أدلة توجيهية وإرشادية توزع مجاناً تتضمن أرقام هواتف وعناوين المؤسسات والخبراء الذين يمكنهم مساعدة الشباب.

- أن يتم تضمين خدمات الصحة الإيجابية ضمن خدمات التأمين الصحي.

خدمات الصحة الإيجابية الأساسية التي يجب أن تتوفر في المجتمع

- 1- خدمات تنظيم الأسرة وتشمل: التوعية والتثقيف والمشورة، وتقديم الوسائل اللازمة لتنظيم الأسرة ومعالجة المضاعفات الناتجة عنها.
- 2- في مجال الأمومة الآمنة وتشمل: تقديم الخدمات في إطار الرعاية الصحية الأولية، والرعاية قبل الولادة ومتابعة الأحمال ذات الخطورة، وتلبية الاحتياجات الغذائية للحوامل والمرضعات والولادة الآمنة والرعاية لما بعد الولادة، ومنع حالات الحمل غير المرغوب فيه، وخدمات ما بعد الإجهاض والرضاعة الطبيعية وتقنيات الفطام.
- 3- خدمات صحة الطفل وتشمل: مراقبة تطور الطفل ونموه، والتطعيم، وتشجيع الرضاعة الطبيعية، ومعالجة أمراض الطفولة.

في طريق خطة وطنية قادرة على تلبية احتياجات الشباب الفلسطيني

إن فترة المراهقة والشباب هي فترة لا يمكن إنكارها، وما يضعه المراهق من خطط وخيارات لحياته تشكل جزءاً هاماً منه، يجب احترامه فيها.

- هناك حاجة لمراجعة الفرص المتاحة أمام الشباب والمخاطر التي تواجههم، كزيادة الفقر والبطالة والبطالة المقنعة، وتناقص فرص التعليم وتنمية القدرات، وسوء الظروف السكنية وانخفاض الدعم الاجتماعي للفرد؛ مما يولد الإحباط والعنف وسوء المعاملة، ويضاعف مخاطر التعرض للأوبئة والأمراض المنقولة جنسياً، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والخصوبة المبكرة والزواج المبكر.
- هناك حاجة لسياسة وطنية شاملة تتضافر فيها الجهود الحكومية والأهلية تعكس احتياجات الشباب، يكون فيها قانون واضح، لأن كثرة القوانين المصاغة دون التفكير باليات مناسبة للتطبيق وأنظمة مراقبة ومساءلة، يؤدي إلى الإرباك.
- في إطار حقوق الإنسان الذي أنشأه المجتمع الدولي ونال قبوله، ثمة حقوق معينة هامة على وجه الخصوص بالنسبة للمراهقين والشباب، ومن بين تلك الحقوق: المساواة بين الجنسين وحق التعليم وحق الصحة بما في ذلك، الحصول على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية، والتي تكون مناسبة لأعمارهم وقدراتهم وظروفهم.
- هناك نقص في عدد المؤسسات التي تعنى بقضايا الشباب وحل مشاكلهم، فالشباب قليلاً ما يلجئون إلى مؤسسات أو جهات متخصصة لحل مشاكلهم على اختلاف أنواعها.
- هناك حاجة لسياسة تعليمية تهتم بتطبيق القوانين وبتطوير نوعية التعليم بناء على الحاجة المجتمعية.
- هناك تحد أمام صانعي السياسات والمسؤولين حول العمل من أجل مستقبل أفضل للشباب، بالاعتماد على الغايات الإنمائية للألفية التي وافق عليها زعماء العالم سنة 2000، والتي تتمثل في الحد من الفقر المدقع، وخفض معدلات وفيات الأمهات وفيات الأطفال وكفالة التعليم الابتدائي للجميع وتحسين التنمية المستدامة بحلول سنة 2015.